



## نشرة مركز بديل غير الدورية رقم 5. نيسان 2001

تهدف مجموعة الأوراق التي يقدمها مركز بديل إلى دعم وإثراء النقاشات الفلسطينية العربية والدولية حول الاستراتيجيات المتعلقة بإثارة قضية استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة وعلى رأسها حق العودة إلى الديار والممتلكات والتعويضات في إطار حل دائم لصراع العربي / الفلسطيني الإسرائيلي.

يمنع إعادة طباعة أي جزء من هذه النشرة أو الاقتباس منها دون إذن صريح من المؤلف وبدون إشارة مناسبة إلى أنها لم تنشر بعد، ترجمة المواد المقبسة من مصادر غير عربية في هذه النشرة هي ترجمة غير رسمية.

## تحليل للموقف الإسرائيلي حول حق العودة للاجئين

إن الموقف الفلسطيني الذي عرض أثناء اللقاءات التفاوضية الأخيرة حول الوضع النهائي في كامب ديفيد بدايةً (تموز 2000) وطابا لاحقاً (كانون أول 2000)، قد أظهر بشكل جلي وللمرة الأولى منذ بداية عملية أوسلو درجة عالية من النقاشات والجدل في أوساط الصحفيين، المثقفين والسياسيين الإسرائيليين حول الحلول المطروحة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبالتحديد قضية حق العودة. وقد تراوحت هذه النقاشات ما بين الرفض الكامل والمطلق لعودة اللاجئين، وبين الاعتراف الخجول بعودة عدد قليل من اللاجئين، يكاد لا يذكر مقارنة بعدد اللاجئين العام. مؤشرات الاعتراف الخجول هذه تبغي الحد من فاعليته وربطه بكثير من القيود والعقبات. فيما تتضمن هذه الطروحات جمعاء الكثير من المضامين التمييزية العنصرية الصرفة (مثل الحفاظ على أغلبية يهودية ساحقة في دولة إسرائيل)، وربما هناك أقلية هامشية ومحدودة حتى الآن تعترف وتدعم تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، لكن صوتها لم يبرز بعد، ولم تفرض وجهة نظرها ضمن الطروحات الجماهيرية والنقاش السائد في إسرائيل

إن انهيار عملية أوسلو، وتحوير إسرائيل لهدف التوصل إلى "ترتيبات مؤقتة" غامضة في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة "شارون"، على حساب هدف التوصل إلى اتفاقية سلام نهائية، يعني أن قضية اللاجئين ستعيب مرة أخرى عن الصفحات الأمامية للصحافة الإسرائيلية. فيما ساهم "يوسي بيلين" وزير العدل السابق في الحكومة الإسرائيلية بخفوت الجدل والنقاش حول حق الفلسطينيين في العودة في الإعلام الإسرائيلي بعد أن رفض طلباً تقدم به مدير دائرة الأرشيف الرسمية يقضي بفتح ملفات الجيش والحكومة بعد أن مر عليها أكثر من خمسون عاماً. وجاء الرفض معللاً بأنه قد يضر بالدولة، خاصة وأنه يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا ندون المقالات والمراجع في آخر النشرة لمن يريد مزيداً من التفاصيل

هذه النشرة تتعرض بشكل موجز لبعض الطروحات الإسرائيلية المثارة في الإعلام الإسرائيلي والدولي المناهضة لحق العودة، وذلك من أجل دعم النقاشات حول الحل الدائم لقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين والتي تتلائم والقوانين الدولية وأكدها قرارات الأمم المتحدة (مثل قرار الجمعية العامة رقم 194). إن التحليل في هذه النشرة ليس شاملاً، والمراجع إلى مقالات الجرائد مدونة في آخر النشرة

### 1. حق العودة في القانون الدولي

العديد من الكتاب الإسرائيليين يدعون أن لا حق في العودة لأحد وفقاً للقانون الدولي. وفي الحقيقة هناك أربعة هيئات قانونية دولية منفصلة أقرت حق العودة: الحق في التجنس (كما هو مطلوب في حالة تعاقب الدول وخلافتها لبعضها البعض)، القانون الإنساني، قوانين حقوق الإنسان، وقوانين اللاجئين. (للحصول على تفاصيل تحليلية، أنظر: ورقة عمل مركز بديل رقم 8 "اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة: تحليل للقانون الدولي

ومن ناحية عملية، تم التأكيد على حق العودة في أكثر من اتفاقية سلام دولية، منها اتفاقية السلام في يوغسلافيا السابقة (ونقصد على وجه الخصوص اتفاقية "دايتون" عام 1995)؛ رواندا؛ موزمبيق؛ غواتيمالا وكمبوديا وغيرها الكثير. العديد من قرارات الأمم المتحدة أكدت أيضاً حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ودعت إلى تطبيقه. من الجزائر ورواندا عام 1962 (قرار الجمعية العامة رقم 1672 بتاريخ 18 كانون أول 1961؛ قرار الجمعية العامة رقم 1743 بتاريخ 27 شباط 1962) حتى البوسنة والهرسك (مثل قرار مجلس الأمن رقم 820 بتاريخ 17 نيسان 1993)، جورجيا (قرار مجلس الأمن رقم 876 بتاريخ 19 تشرين أول 1993) وكوسوفو (قرار مجلس الأمن رقم 1199، 23 أيلول 1998) جميعها في سنوات التسعينات وغيرها الكثير من الأمثلة الحية التي تثبت وجود هذا الحق في جميع الممارسات والأعراف الدولية والإقليمية

وعدد آخر من الكتاب الإسرائيلي يعترفون بوجود حق عودة فردي في القانون الدولي ولكنهم يدعون أنها لا تنطبق على اللاجئين في حالات الهجرة الجماعية، وبالرغم من ذلك التأكيد، فإن التزام الدول باحترام قوانين حقوق الإنسان لا يعتمد على عدد الأفراد الذين يختارون ممارسة إحدى حقوقهم الإنسانية. وكما لوحظ (ورقة عمل بديل رقم 8) فإن العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية (مثل الاتفاقية حول الحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية إزالة جميع أشكال العنصرية، وغيرها) جميعها تؤكد حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم التي هجروا منها. فيما أكدت لجان الأمم المتحدة التي تراقب عملية تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل واضح أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ومنازلهم الأصلية داخل إسرائيل. كما أن العديد من اتفاقيات السلام، مثل رواندا وجورجيا اعتمدت بشكل واضح على مبدأ الحق الجماعي في العودة وتمثل فعلاً بعودة آلاف اللاجئين ضمن إطار قوانين حقوق الإنسان الدولية

## 2. حق العودة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 عام 1948

العديد من الكتاب الإسرائيلي يدعون بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 للعام 1948 لا يعطي "الحق" للاجئين الفلسطينيين للعودة إلى ديارهم. إن قرار 194 لم يخلق حقاً جديداً، وإنما أعاد تأكيد مبدأ القانون الدولي، (حق العودة مثلاً) اعتبر سلفاً حقاً ملزماً للدول في العام 1948. وأثناء صياغة مسودة قرار 194، على سبيل المثال، أقرت فريق الولايات المتحدة بأن الفقرة (11) من القرار والمتعلقة باللاجئين "تقر ببساطة اعتراف العالم العام بمبدأ حق العودة". (لمزيد من التحليل، انظر: ورقة عمل بديل رقم 8

معلقين آخرين يجادلون بأن القرار 194 يفرض حلاً معيناً معهوداً للاجئين الفلسطينيين. الحقيقة، أن قرار 194 واضح لا لبس فيه. فالجملة الأولى من الفقرة (11) تؤكد ثلاثة حقوق تمثل جوهر الحل الدائم والشامل للاجئين الفلسطينيين، حيث أكدت مبدأ العودة، استعادة الحقوق (وبلغة واضحة "العودة إلى منازلهم")، وتلقي التعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية. كما ونص القرار صراحةً أن تنفيذ هذه الحقوق مرتبط بالاختيار الفردي لكل لاجئ. أما الفقرة الثانية من الفقرة (11) فهي توجيه للجنة التوفيق حول فلسطين التابعة للأمم المتحدة لتسهيل عملية تنفيذ هذا الحل الموصى به وذلك بتتبع الخطوات والمهام التالية: إعادة التوطين في الديار الأصلية، إعادة التوطين في بلد ثانٍ (فقط في حال الموافقة الخطية الطوعية الكاملة للاجئ على عدم العودة)، التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، إلى جانب إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء اللاجئين في ديارهم

منذ العام 1948، اكتسب القرار 194 إلزاماً ذو ثقل كبير مستنداً للقانون الدولي، ليس لأنه يؤكد على مبادئ إلزامية حسب أعراف القانون الدولي فحسب، ولكن أيضاً لأن الحقوق التي أكدت في الفقرة (11) عملت على التذكير بالتنام مع تطور القانون الدولي على مدار العقود الخمس الماضية. وأيضاً، فإن تأكيد القرار 194 أضحت نهجاً سنوياً تتبعه الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ذلك الحين

## 3. حق العودة كحق قابل للتفاوض

العديد من المقالات في الصحافة الإسرائيلية أكدت على أن حق العودة يجب أن يكون موضوعاً قابلاً للتفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي قد تترجم نتائجه بتطبيق القرار 194. ضمن إضعافه بالعديد من القود والعقبات التي ستحد من شموليته وفعالته، كقصرها لحق العودة على الكبار في السن وهم الجيل الأول للاجئين (وقد لا يقومون بالعودة دون عائلاتهم) إلى جانب تطبيقه ضمن برنامج سنوي يرتبط بأعداد المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل كل عام

العديد من الكتاب يجادلون أيضاً بأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل يتنافى مع الحل القاضى بوجود دولتين والذي ينهي الصراع العربي-الإسرائيلي. وبناءً على هذه الجدلية، فإن على اللاجئين الفلسطينيين "العودة" إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية والتي ستسكن "قانون العودة" المشابه للقانون الإسرائيلي للعام 1950 الخاص بعودة اليهود إلى إسرائيل. واقترح بعض المعلقين بوجوب توطين اللاجئين الفلسطينيين على مساحة من الأراضي المقتطعة من إسرائيل لصالح الدولة الفلسطينية المستقبلية ترهن بموافقة الفلسطينيين على سيطرة إسرائيلية دائمة على المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عام 1967

ورداً على هذه الإطروحات، فإن قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، كغيره من الحقوق التي أقرها القانون الدولي، ليست قابلة للتفاوض. فحق العودة حق عالمي، وحق قاطع في القانون الدولي (كما ذكرنا سابقاً) وهو الحل الأنجع الذي سبق واستخدامه في جميع قضايا جميع اللاجئين حول العالم دون استثناء، بغض النظر عن معتقداتهم، وديانتهم وجنسياتهم الأصلية. وقد وضع القرار 194 أيضاً إطاراً حقوقياً للحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. إن موضوعية أية عملية تفاوض للتوصل إلى السلام، يتمثل في/عادة تأكيداً على

## حقوق اللاجئين وتأسيس الآليات والضمانات لتنفيذ هذه الحقوق

ويجب أن توفر الاتفاقية المتفاوض عليها، ضمانات بالسماح لجميع اللاجئين الفلسطينيين بالاختيار الحر والطوعي لتنفيذ حقهم في العودة، بدون أية قيود اعتباطية وعنصرية. (لمزيد من المعلومات حول خيار اللاجئين، أنظر: نشرة بديل غير الدورية رقم 4). وفي حالة اختيار اللاجئين لممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم ومنازلهم الأصلية داخل إسرائيل، فمن الضروري إعادة تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية الإسرائيلية وقوانين الأراضي الخاصة بها، تماماً كما حصل في حالات دول أخرى مثل جورجيا والبوسنة. فمن خلال ملاحظات جمعت لعدة لجان تابعة للأمم المتحدة والتي تقوم بمهام مراقبة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان توصلت إلى نتيجة مفادها أن على إسرائيل أن تعيد تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية والأراضي من أجل تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين

### 4. إمكانية تطبيق حق العودة

العديد من المقالات التي كتبت في الصحافة الإسرائيلية ادعت بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين هي بسياسة غير عملية لأن القرى الفلسطينية التي تعود أصولهم إليها مدمرة وهناك مستوطنات يهودية جديدة أقيمت على أراضيها. ويجادلون بأن عودة اللاجئين هي أشبه بنقل مخيمات اللجوء إلى داخل إسرائيل. وهناك آخرين خيالهم أكثر إيجابية، يقترحون بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين يتطلب تدمير المدن والبلدات اليهودية وبهذا سوف تخلق موجات هجرة جماعية أخرى، ولكن هذه المرة ضد اليهود (ويستخدمون لذلك مقولة "إرموهم في البحر

وبالرغم من هذه "الحسابات"، أكد بحث حديث وبصورة واضحة واقعية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومنازلهم الأصلية. وبناءً على هذه الدراسة، فإن 78% من السكان اليهود يقطنون حوالي 15% فقط من أراضي "دولة إسرائيل" (سلمان أبو ستة، باحث فلسطيني). وعودة اللاجئين الفلسطينيين لا تعني على الإطلاق هجرة جماعية لليهود من إسرائيل. وعملياً، وفي حال عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى المناطق التي لم تدمر في العام 1948، واستعادتهم لحقوقهم على أسس القانون الدولي (وعلى وجه الخصوص قوانين الحق في السكن) -والتي تم تطبيقها على حالات مشابهة في كسوف وطاجكستان- سوف تضمن عدم المساس بحقوق كلا الفلسطينيين العائدين والمواطنين اليهود على أسس غير عنصرية متكافئة. إن تطبيق أسس وقواعد القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان في العيش في مسكنه الخاص به والملائم له من أجل ضمان أن عودة اللاجئين إلى إسرائيل لن تكون إلى حياة أخرى تشبه تلك التي عاشها في مخيمات اللجوء في الشتات

### 5. حق العودة وعلاقته بالدولة اليهودية

أخيراً، الأغلبية العظمى من الكتابات الإسرائيلية الذين كتبوا ضد حق العودة، يعتبرون عودة اللاجئين الفلسطينيين "كابوس ديمغرافي" و "غيمة سوداء" تهدد الوجود الإسرائيلي واليهودي برمتيه. ولن يتخلى اليهود عن أغلبية يهودية داخل إسرائيل، ففي حال عودة اللاجئين لن يصح من حقهم المطالبة بحقوق خاصة وامتيازات هي حالياً ممنوحة لهم فقط دون سواهم. والرغبة في المحافظة على دولة يهودية مقتصرة على اليهود، كما يدعي العديد من الكتاب بأنها مبنية على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 181 (قرار التقسيم)، وأثار هذا الإدعاء من جديد، في بعض الأوساط الإسرائيلية، فكرة تهجير السكان الفلسطينيين إلى خارج المنطقة "سياسة الترانسفير"، فيما دعا آخرون إلى وجوب المحافظة على نظم الطوارئ المتبعة منذ العام 1948

إن قرار الجمعية العامة رقم 181، والذي قد أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة يهودية والأخرى عربية، قد اشترط بشكل واضح أيضاً عدم التمييز على أسس عنصرية وتبنى مبدأ حماية حقوق الأقليات السياسية والمدنية والدينية. كما أكد وجوب الحفاظ على تساوي ديمغرافي أساسي بين اليهود والسكان العرب الفلسطينيين في داخل الدولة اليهودية المقترحة. وبغض النظر عن عودة اللاجئين الفلسطينيين، فقد توصلت جميع الدراسات الدولية والفلسطينية والإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أن السكان الفلسطينيين في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 سوف يتجاوز عدد السكان اليهود خلال عقدين من الزمن. أما الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومنازلهم الأصلية بغية المحافظة على أغلبية يهودية ساحقة فهو يستند إلى مبادئ عنصرية فئوية تتعارض مع جميع القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية. مثل هذه الجدليات تتوافق على سبيل المثال مع الإجراءات العنصرية الهادفة إلى إبقاء أغلبية من البيض في الولايات المتحدة الأمريكية

## الخلاصة

ن الكتاب الإسرائيليّين الذين يجادلون بأن حق العودة غير قابل للتطبيق على اللاجئين الفلسطينيين قد أعلنوا ن موقفهم هو خط أحمر لا يمكن لإسرائيل تجاوزه. في أوائل كانون الثاني 2001، صرح وزير العدل الإسرائيلي 'يوسي بيلين' بأن إسرائيل لن تستطيع أبداً السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية لأن هذا يعني أن تكون إسرائيل بالضرورة "مجرد دولة عادية، وليس دولة كما أردناها دوماً". آخرون وضوا الموقف لإسرائيلي في معاني أكثر حدة، مصرحين بأن المواجهة والعنف هي شيء مفضل لديهم على عودة اللاجئين الفلسطينيين

ن حق العودة هو مطلب لجميع اللاجئين على وجه الأرض، فهو حق عالمي أساسه الشرعية والقوانين لدولية، ينطبق على جميع اللاجئين الذي هجروا قسراً من منازلهم وديارهم الأصلية. في رواندا وموزمبيق، على سبيل المثال، أنتظر اللاجئين فترة طويلة زادت عن الثلاثة عقود استطاعوا بعدها ممارسة حقهم في العودة. مئات الآلاف من المهجرين من جنوب القوقاز بدءوا بالعودة إلى ديارهم ضمن عملية شاملة سهلتها الأمم المتحدة في الأربعينات. في غواتيمالا، شكل اللاجئون هناك جسماً تمثيلاً خاصاً بهم في أواخر لثمانينات "المفوض الدائم" الذي فاوض حكومة غواتيمالا على إعادة تأهيل اللاجئين في ديارهم الأصلية. وفي لبوسنة والهرسك، تجمع اللاجئين من جذور عرقية مختلفة (تحالف العودة) للضغط من أجل حقهم في العودة. ن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين مثلهم مثل اللاجئين الآخرين حول العالم هو جوهر الحل العادل والدائم للصراع العربي/الفلسطيني-الإسرائيلي

## المراجع

### 1. حق العودة للاجئين، في القانون الدولي

إن الحق الطبيعي للاجئين المهجرين بالعودة أثناء الحرب، نزوحاً أو طرداً، إلى المناطق التي هجروا منها، هو موضع خلاف في القانون الدولي، وأنه من الصعب إيجاد داعم متناغم مع هذا الحق حتى في المعاهدات الدولية" (داني روبنشتين، صحفي، هآرتس، 4-1-2001

حق العودة "هو حق ليس مطلوب ولا مضمون للاجئين آخرين" (مارك هيلر، باحث، جامعة تل أبيب، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، 14 تموز 2000

حق العودة في قوانين حقوق الإنسان "من المفترض أن يطبق على الأفراد، التأكيد على حق الفرد وليس لمجموعات كبيرة من الناس الذي مادروا كضحايا للحرب" (روث لايدوث، بروفييسور القانون الدولي، الجامعة العبرية، 16-1-2001

### 2. حق العودة وقرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)

القرار 194 لا يؤسس أي (حق) على الإطلاق، يدعو لوحده لحق خالد وغير مشروط. كما وضع تجاه قرار مجلس الأمن، إن قرار الجمعية العامة ليس به أي إلزام لوقفة دولية. بل إنها مجرد توصيات". (شلومو غازيت، عقيد إسرائيلي متقاعد، جيروسالم بوست، 6-2-2001

القرار 194 لا يفرض حلاً معيناً ولا يحدد وقتاً معيناً لتنفيذ توصيات العودة التي يتضمنها". (روث لايدوث، بروفييسور القانون الدولي، الجامعة العبرية، 16 كانون ثاني 2001

'يوسي بيلين (وزير العدل السابق) يجادل بأن القرار 194 لم يذكر أي مرة كلمة (إسرائيل)، وهو بذلك لم يحتمل إسرائيل أية مسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين، ولا أية مسؤولية إسرائيلية لحلها. قرار الأمم المتحدة رقم 194 لم يذكر أيضاً "جنسية" هؤلاء اللاجئين." (أوف بن، صحفي، هآرتس، 25 كانون أول 2000

### 3. حق العودة كحق قابل للتفاوض عليه

'يجب على إسرائيل التأكيد على أن المفاوضات ستؤدي إلى حقوق متفق عليها بشكل متبادل." (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها لمركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام واعد طبعها في هآرتس

الفكرة هي تزويد اللاجئين بقائمة من البدائل والخيارات المشجعة والمناسبة من أجل تجنب أية حاجة للتطبيق المطلق. عندها، نظرياً، 9% من اللاجئين سيقبلون قبول التعويض والتوطن في بلد آخر غير ديارهم الأصلية بمعنى العودة إلى إسرائيل." (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام واعد طبعها في هآرتس

'ربما تقترح إسرائيل بأن يكون ثمن العودة محدوداً لنسبة مئوية من القادمين الجدد السنوية بموجب قانون العودة لليهود. وبهذا، إذا كان عدد القادمين للسنة السابقة 50.000 بموجب قانون العودة، فإنه ربما يسمح لخمسة (5/1) العدد من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة في سنة التي تليها... أما أولئك الذين لم يشملوا في الحصة السنوية فعليهم الانتظار في الطابور. وكلما كان طابورهم طويلاً كلما انتظروا مدة طول وبهذا سوف يقل ميول اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل وبالتالي سيختارون خيار آخر." (جيروم سيغال، جامعة ميريلاند، نشرها المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للبحث والإعلام واعد طبعها في هآرتس

إسرائيلي-الفلستيني للبحث والإعلام وإعيد طبعها في هآرتس

'وثيقة بيلين-أبو مازن (تقترح) بأن تنقل إسرائيل مستوطنة حالوتسا في النقب للفلستينيين من أجل توطين اللاجئيين وتطبيق حق العودة على أراضيها.' (دان مارغليت، هآرتس، 17 تموز 2000

'بعد أن اتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلستينية على تقسيم فلسطين إلى دولتين -واحدة يهودية والأخرى فلسطينية- لا يمكن للفلستينيين مواصلة جدالهم بأن الدولة اليهودية هي وطنهم ويوجب عودتهم إليها.' (يوتيل زنغر، المستشار القانوني السابق لوزير لخارجية ورئيس فريق المفاوضات في اتفاقية أوسلو في حكومة رابين-بيريس، 'ليس هناك عودة للاجئين إلى إسرائيل'، مجلة نقابة لمحامين الأمريكية، كانون ثاني 2000

'[ للفلستينيين الحق في سن قانون عودة للدولة الفلستينية، مثل الذي نملكه نحن، للدولة الفلستينية، وإنه يمكننا التخمين والأمل بأن نحل مشكلة اللاجئيين في حدود الدولة الفلستينية، مع إمكانية جمع شمل بعض عائلات اللاجئيين في إسرائيل.' (السلام الآن، مقتبس من مقابلة أجراها آرون ليرنر، 29 ، IMRA آب 2000

#### 4. إمكانية تطبيق حق العودة

عندما تم تبني القرار 194، كانت المنازل والممتلكات لا تزال موجودة. ولكن منذ ذلك الوقت دمرت المنازل وبنيت مستوطنات جديدة ذات طابع مختلف. "بينما كان مبدأ (العودة إلى منازلهم الأصلية) مناسباً وممكناً في العام 1948، فقد أصبح خياراً غير واقعي منذ سنوات مضت. وتطبيقه هذه الأيام هو تفكيك وهدم البنية التحتية الجديدة التي بنيت على مدار الخمسين عاماً الماضية." (شلومو غازيت، كولونيل سرائيلي متقاعد، جيروسالم بوست، 6 شباط 2001

'يستغرب المرء لماذا تخلد منظمة التحرير الفلستينية نكبة الفلستينيين ومآساتهم من خلال نقلهم من مخيمات اللجوء في لبنان أو غزة إلى مخيمات لاجئيين أخرى في إسرائيل، حيث أن أغلبهم لن يتمكنوا من العودة إلى منازلهم الأصلية، حتى ولو وافقت إسرائيل على عودتهم إلى داخل حدودها.' (تسفي بار إيل، هآرتس، 31-12-2000

#### 5. حق العودة والدولة اليهودية

' في الأيام الأخيرة، تعبّر الأغلبية اليهودية بوضوح مريخ عن رغبتها بالاحتفاظ بالتفوق العددي.' "مثل هذه الثقة ليس بعنصرية ولا وطنية، [ إنها تحقق في قلوب جميع الأمم." "ومن الجدير ذكره حقيقة كون إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة بقرار الأمم المتحدة رقم 181 للعام 1947]." (ديفيد غروسمان، مؤلف، الصحافة النرويجية، كانون الثاني 2001

الديمقراطية الإسرائيلية الطبيعية هي، من حقها الخاص، مغلقة في سحابة سوداء." (أفراهام تال، هآرتس، 28 كانون أول 2000

إن جذر جمع العائلة الفلستينية سوف ينحدر في التاريخ حتى يصل النبي محمد، وسوف يضع حداً للدولة اليهودية." (دان مارغليت، هآرتس، 17 تموز 2000

'مقابل الوعد بالعودة إلى عكا ويافا، والذي نشأ الفلستينيون تحت ظلّه على مدار أكثر من 50 عاماً، قررت إسرائيل عدم الانتحار.' (يوسي نتسيمان، هآرتس، 31 كانون أول 2000

أنا مقتنع تماماً أن هذا ليس الخط الأحمر الوحيد، لأنه في اللحظة التي تفقد فيها إسرائيل أغليبتها اليهودية، فسوف تفقد هويتها الوطنية. إن تكون قادرة على الوجود بنفس المكونات التي قامت على أساسها، حيث ستكون مجرد دولة عادية، وليس كدولة كما ريدها." (يوسي بيلين، القدس، 5 كانون ثاني 2001

إذا ما كانت هناك ضرورة ملحة لإسرائيل للاختيار ما بين تقديم تنازلات [حول حق العودة] وبين الحرب، فسوف تفضّل المخاطرة بخوض مواجهة عنيفة محتملة." (زئيف شيف، هآرتس، 3 كانون ثاني 2001

لقد سمعت وقرأت بتعمّن توقعات الديمغرافيين، كما رايت الكتابات على الجدران. في العملية الجارية حالياً، إذا لم تأخذ إسرائيل الخطوات المناسبة والضرورية، فإنها قد تعرّض وجودها كدولة يهودية للفناء، كدولة بأغلبية يهودية ساحقة." "نحن نحتاج إلى الاعتراف بوجود خطر، الضرورة والحاجة الملحة لرؤيتها كتهديد موجود، وضرورة وضع هذا الخطر في أولوية المهوم الوطنية وموضعاً لاتخاذ سياسات ملائمة." (شلومو غازيت، كولونيل والقائد العسكري السابق للجيش، جيروسالم بوست، 28 آذار 2001

**جميع حقوق الطبع والنشر والملكية الفكرية محفوظة لمركز بديل**

لا يجوز نشر أي جزء من هذا العمل، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو، أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو التسجيل أو خلاف ذلك، إلا بالموافقة المسبقة على ذلك (email)، وفي حال الاقتباس من أجل الدراسات والبحوث الأكاديمية أو لأغراض إعلامية، وبشرط الإشارة إلى المؤلف والمصدر على النحو التالي: "المؤلف، بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، تاريخ النشر".

**بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين**

ص.ب 728، بيت لحم، فلسطين

بريد إلكتروني: [info@badil.org](mailto:info@badil.org) - المجلة الإلكترونية: [www.badil.org](http://www.badil.org)

---

[Print t this Page](#) |  [Email this Page](#) |  [Close this Page](#)